



Distr.
GENERAL

E/1985/114
18 June 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



UN LIBRARY

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

JUN 28 1985

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٢١ من جدول الاعمال المؤقت*

UN Doc. E/1985/114

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة ، هـد القادر كوروما (سيراليون) ، ومع رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، جوزيف ن . غاربا (نيجيريا)

أولا - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ القرار
٥٥/١٩٨٤ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار رجا المجلس من
رئيسه الاستمرار في اجراء مشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس .

٢ - واتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٦٥ ، المعقودة في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، قرارا
بشأن المسألة قررت بموجبه الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة
في دورتها الاربعين (١) .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٣٩/٤٣ الذى رجت ، في الفقرة ٢٧ منه ، من المجلس أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في اتخاذ التدابير الملائمة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - يورد أدناه عرض للمشاروات التي أجريت بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بموجب أحكام القرارات المذكورة عليه .

٥ - ولا حظ رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بمزيد من القلق الحالة الحرجة القائمة في ناميبيا وما حولها كنتيجة مباشرة لاحتلال حكومة الاقلية البيضاء في ناميبيا المستمر وغير الشرعي لذلك الاقليم الدولي . ولا حظ رئيس اللجنة الخاصة ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مسؤول عن خلق حالة تهدد السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا نتيجة لاستمراره في عدم الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة وانتهاكه لها ؛ ولجؤه الى القمع والعنف ضد الشعب الناميبي دون رحمة ، وما يكرر ارتكابه من أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة ؛ ومناوراته المتواصلة لمنع تنفيذ قرار مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ؛ ومحاولاته المشؤومة لغرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا . وذكر رئيس المجلس ان مسألة الاستقلال الناميبي ينبغي أن تحل فورا عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى سيتحقق بموجبه استقلال ناميبيا في انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة ، وأن أية اجراءات تتخذها حكومة جنوب افريقيا ولا تتمشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تعتبر باطلة ولاغية . ووجه الرئيس الاهتمام الى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى واللجنة الخاصة ، وشددوا على الحاجة الملحة الى تكثيف المجتمع الدولي لجهود المندولة من اجل تقديم الدعم والمساعدة المتزايدة الى الشعب الناميبي .

٦ - ولا حظ الرئيس ان عدة وكالات ومنظمات دولية واصلت ، استجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الامم المتحدة المعنية ، تقديم المساعدة بدرجات متفاوتة لشعوب ناميبيا وغيرها من الاقاليم المستعمرة . بيد انهما رأيا ان المساعدة المقدمة حتى الآن من قبل هذه الوكالات ليست كافية لتلبية الاحتياجات الملحة لتلك الشعوب . وبناء عليه ، رأيا انه من الحتمي أن تتخذ الوكالات المتخصصة وجميع المنظمات المعنية الاخرى كل الخطوات الممكنة لتكثيف جهودها الاضافية بغية تقديم كل مساعدة أدبية ومادية ممكنة للشعبين المقهورين في ناميبيا وجنوب افريقيا .

٧ - وفي هذا الصدد ، لاحظ الرئيسان مع الارتياح ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يواصل ، وفقا للولايات التي عهد المجلس بها اليه ، تقديم المساعدة للشعوب المعنية وحركات تحريرها الوطني ، لا سيما في مجال تطوير المهارات الفنية والقوى العاملة عن طريق التعليم الرسمي ، والتدريب العملي ، بغية اعدادها في خاتمة المطاف لتولي المسؤوليات الادارية والتقنية في بلدانها ، وكذلك في تعزيز الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء ، لا سيما في المجالات الحيوية من قبيل الزراعة وانتاج الاغذية وخدمات الصحة العامة والحرف المهنية . ولاحظ الرئيسان ان المساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني في عام ١٩٨٤ من برنامج الامم المتحدة الانمائي بلغت ١٣٣ . ٩٣٠ ٢ دولارا ، وأن مبلغ ٢ ٦٤٥ ٥٣٣ دولارا أو ما يساوي ٩٠ في المائة منها قد مول من أرقام التخطيط الارشادية ، ومبلغ ٢٨٤ ٦٠٠ دولار أو ما يساوي ١٠ في المائة مول من الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة .

٨ - ولاحظ الرئيسان ان برنامج الامم المتحدة الانمائي قد أضاف في اثناء الفترة قيد الاستعراض أربعة مشاريع جديدة الى ال ١٣ مشروعا الجارية التي أقرت في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وأن ثلاثة مشاريع من ١٧ مشروعا قد أنجزت بحلول النصف الثاني من العام . ولاحظا ان القسط الاكبر من المساعدة المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي قد وجه ، كما حدث في السنوات الماضية ، الى قطاع التعليم وه ١١ مشروعا تبلغ قيمتها ما يربو على مليوني دولار ونفذتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ولاحظا أيضا ان منظمة الصحة العالمية قد نفذت مشروعات مشروعين صحيين ، وأن منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة قد نفذت مشروعا زراعيا واحدا ، وأن برنامج الامم المتحدة الانمائي اضطلع بمسؤولية تنفيذ المشاريع الثلاثة المتبقية وهي أساسا ذات وظيفة دعم . ولاحظ الرئيسان انه من بين ١٧ مشروعا لمنظمات التحرير الوطني ، كانت هناك خمسة مشاريع تعود بفائدة مشتركة على أكثر من حركة تحرير وطني واحدة ، ومول ثلاثة مشاريع منها من ارقام التخطيط الارشادية ومشروعان من الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة : أربعة مشاريع للمؤتمر الوطني الافريقي للجنوب الافريقي ، بما فيها مشروعان جديدان : وأربعة مشاريع لمؤتمر الوديين الافريقيين لآزانيا ، بما فيها مشروع جديد واحد : وأربعة مشاريع جارية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) .

٩ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس انه نتيجة لتوقيع اتفاق نكوماتي بين حكومتي موزامبيق وجنوب افريقيا في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ وتوقيع اتفاق مماثل بين حكومتي سوازيلند وجنوب افريقيا في عام ١٩٨٣ ، وجد عدد من المدنيين من جنوب افريقيا انفسهم مضطرين الى مغادرة هذين البلدين ، وأنه حدثت عملية اعادة توطين جماعية لأولئك الاشخاص بعد الربع الثاني من عام ١٩٨٤ . ونتيجة لذلك اكتظت مستوطنتي مازمووداكاو وجمهورية تنزانيا المتحدة بالسكان مما تسبب في الضغط على الاحياء السكنية والخدمات التعليمية والصحية . وأكد الرئيسان ، عند ملاحظتهما بقلق هذه التطورات التي ادت بالضرورة الى

خلق مزهد من الطلب على موارد اضافية ، ان على الحكومات والمنظمات الدولية أن تستجيب استجابة بناءة لمواجهة هذه الحالة الجديدة .

١ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح انه يجري ، تحت قيادة مجلس الامم المتحدة لناميبيا مساعدته في ذلك مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، بذل جهود مستمرة للاضطلاع ببرامج مختلفة للمساعدة تحقق صالح الناميبين ، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وعدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة . ولاحظ الرئيسان بصفة خاصة ان المشاريع التي شرع فيها في عام ١٩٧٩ ، في اطار برنامج بناء الدولة الناميبية ، بوصفها مرحلة أولى من البرنامج قد قاربت على الانتهاء ، وانه سيلزم وضع خطة شاملة للمرحلة التالية من البرنامج . ولاحظا انه قد أتيحت في اطار البرنامج ، زمالات دراسية وفرص تدريب جماعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لمسا يقرب من ٩٠٠ ناميبي يستأثرون بحوالي ٨٥ في المائة من الموارد المالية للبرنامج . ولاحظا انه ، علاوة على الـ ١٠٠ طالب المقيدين في آب/اغسطس ١٩٨٣ في مركز الامم المتحدة للتدريب المهني لناميبيا يتوقع ان تقيد مجموعة ثانية قوامها ١٠٠ طالب في آب/اغسطس ١٩٨٤ . ولاحظا أيضا انه منذ بداية البرنامج أتم الطلاب التدريب في ميادين التنمية الصناعية ، واستخدام الاراضي ، وتنمية المستوطنات البشرية ، وتوزيع الاغذية ، والادارة والتشريع العماليين ، والشركات عبر الوطنية ، والتخطيط الانمائي ، واخراج البرامج الانمائية ، وادارة المؤسسات العامة ، والتنمية الريفية ، وتقنيات مسح التربة ، وتقييم الاراضي ، وعمليات السكك الحديدية . ولاحظ الرئيسان ان مجموع تكلفة هذه المشاريع التي أنجزت بالفعل بلغ ما يربو على أربعة ملايين دولار ، وأن التكلفة الكاملة للمشاريع الجارية تروى ١١١ من ملايين الدولارات . ولاحظا أيضا ان ما يربو على ثلثي مجموع تكلفة المشاريع في الفئتين لكتيهما بلغ ما يربو على ١١٥ من ملايين الدولارات ومول من الصندوق الاستئماني ، وأن برنامج الامم المتحدة الانمائي مول حوالي خمس المبلغ أو ما يربو على ٣٢ من ملايين الدولارات ، أما المبلغ المتبقي ، وهو ما يربو على ١١١ من ملايين الدولارات ، فقد مولته الوكالات المفضدة .

١١ - وناشد الرئيسان ، ان يدركان ادراكا عميقا استمرار الاحتياجات الطحة للشعب النامبي ، المنظمات المعنية تعبئة أية موارد متاحة بغية تقديم المساعدات اللازمة لناميبيا . ودها الرئيسان ، من اجل تحقيق تلك الغاية ، الى بذل جهود مجددة لضمان زيادة تدفق الاموال اللازمة لاعداد برامج المساعدة الموسعة ، ولا سيما لدعم مؤسسات التحويل الرئيسية داخل منظومة الامم المتحدة . وحثا تلك المنظمات بشدة على اتخاذ خطوات لازالة أية تقييدات أو صعوبات قائمة بغية كالة توفر الموارد الاضافية اللازمة . وأكدا أيضا على ان لدور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية أهمية خاصة . وأعربا عن أملهما في أن يقوم هؤلاء الرؤساء التنفيذيون ، وفقا للفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٤٣/٣٥ والفقرة ١٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٥ بصياغة مقترحات محددة كي تنظر فيها هيئاتهم الادارية والتشريعية .

١٢ - كما وافق الرئيسان على أن تسعى الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن بصورة رئيسية على المصادر الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، بقدر الامكان ، الى ايجاد الطرق والوسائل لبدء وتوزيع المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني . وأكد رئيس اللجنة الخاصة على أهمية ادراج اعتمادات في الميزانيات العادية لتلك الوكالات والمنظمات بالموارد المخصصة لتقديم المساعدة ذات الصلة أو زيادة هذه الاعتمادات . وفي ذلك الاطار ، استرعى الرئيسان الاهتمام بصورة خاصة الى الفقرة ١٠ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٥٠ هـ المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي طلبت فيه الجمعية الى المنظمات مواصلة اشتراكها في برنامج بناء الدولة الناميبية بتخصيص اعتمادات من موارد ها المالية الخاصة لتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

١٣ - ولاحظ الرئيسان أن الاتصال الوثيق الذي أقامته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد عزز الى حد بعيد جهودها لتقديم مساعدة فعالة الى الشعوب المعنية . ولاحظ الرئيسان مع الارتياح ان حركات التحرير الوطني قد استمرت تمثيلها في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة التي عقدتها الوكالات والمنظمات ، فأسهم ذلك في جعل المنظمات المعنية تنظر بصورة ايجابية في الاجراءات التي اتخذت لدعم الشعوب المستعمرة . كما لاحظا أن عدة وكالات قامت ، انسجاما مع الفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب / اغسطس ١٩٧٦ ، بمواصلة تحمل تكلفة السفر والتكاليف الاخرى ذات الصلة لممثلي حركات التحرير الوطني المدعويين لحضور مثل هذه الاجتماعات . ولاحظا أيضا أنه تم قبول مجلس الامم المتحدة لناميبيا في عضوية عدة وكالات متخصصة وأنه مثل الشعب الناميبى في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الهامة التي عقدتها المنظمات المعنية خلال هذه السنة . وعند الاشارة الى الأحكام ذات الصلة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤ / ٥٥ وقرارى الجمعية العامة ٣٩ / ٤٣ و ٣٩ / ٥٠ ، حث الرئيسان أن تقوم تلك الوكالات المتخصصة التي لم تمنح مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعد العضوية الكاملة أن تقوم بذلك دون ابطاء .

١٤ - واتفق الرئيسان على أن تلك الاتصالات الوثيقة قد سهلت ايجاد زيادات اخرى في حجم ونطاق المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وعززت قدرة الوكالات على الاستجابة بسرعة أكبر وبمرونة أكبر للحاجات عند ما كانت تظهر . وأعرب الرئيسان عن أملهما في أن تقوم الوكالات والمنظمات ، بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ، باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز اجراءات التنسيق القائمة ، نظرا لأن من الامور الأساسية ضمان عدم ترك مشاريع المساعدة التي تعهدت بها أو اقترحتها ومختلف الوكالات دون تثبيت أودون تنسيق . . . / . . .

١٥ - ولاحظ الرئيس أن المساعدة المقدمة الى اللاجئين من ناميبيا استمرت في الزيادة خلال عام ١٩٨٤ ، من خلال جهود مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وعدد من المنظمات في الامم المتحدة ولاحظ الرئيس مع التقدير أن اعتمادات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين البرنامجية لهذه السنة لتقديم المساعدة الى هؤلاء اللاجئين وغيرهم في البلدان المجاورة قد بلغت حوالي ٣٤ ملايين دولار . ولاحظ أن برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين موضوعة لتحسين حالة اللاجئين فيما يتصل بالصحة والاسكان والتعليم وتنمية الهياكل الأساسية المجتمعية . ولاحظ أن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قد استضافت في عام ١٩٨٤ اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي للبلدان المانحة في جنيف تم تنظيمه بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لناميبيا ، لمناقشة تشييد مدرسة ثانوية تقنية للاجئين الناميبيين في الكونغو .

١٦ - ولاحظ الرئيس مع الارتياح أن المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، المعقد في جنيف في الفترة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، قد اعتمد اعلانا وبرنامج عمل (A/39/402 ، المرفق) ، التزم بموجبها المشاركون ، الذين تألفوا من ١٠٧ دول وحوالي ١٤٥ من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، بالعمل معا بتضامن وثيق وبروح من تقاسم الأعباء لوضع استراتيجية لحل مشاكل اللاجئين في افريقيا . ولاحظ أنه بينما ركز المؤتمر الدولي الأول المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا اهتمام العالم على مشاكل اللاجئين الخطيرة في افريقيا وتناول مشكلة البقاء الملحة ، فإن المؤتمر الدولي الثاني قد وضع أساسا أمتن لمعالجة مشكلة اللاجئين الافريقيين معالجة فعالة في كليتها - من النواحي السياسية والانسانية والاجتماعية والاقتصادية والانمائية - ولاحظ الرئيس أن المؤتمر الدولي الثاني أكد بوضوح مبدأ التكامل بين معونة اللاجئين والمعونة الانمائية . كما لاحظ أن الحكومات المانحة للأموال قد تعهدت بأن تعمل يدا بيد مع البلدان الافريقية دعما للحلول الدائمة لمواجهة عبء استقبال اللاجئين والعائدين الواقع على الهياكل الأساسية . ولاحظ أيضا أن المنظمات الانمائية الدولية قد صرحت باستعدادها للتعاون تعاوننا تاما في تلك العملية .

١٧ - ولاحظ الرئيس أن الاجراءات التي اتخذتها عدة وكالات ومنظمات اخرى لحجب جميع أنواع المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا ما زالت سارية . وكرر رئيس اللجنة الخاصة تأكيدها بأن على الوكالات وسائر المؤسسات ذات الصلة بمنظومة الامم المتحدة أن تعزز هذه الاجراءات لكي تحقق أقصى درجة من العزلة لذلك النظام ، وفقا لأحكام قرارات هيئات الامم المتحدة المعنية ذات الصلة ، بما فيها بصورة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٣ . وفي هذا الاطار ، أعرب رئيس اللجنة الخاصة عن قلقه الشديد

لاستمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا ، ولا سيما استمرار المساعدة التي يقدمها الصندوق لذلك النظام . واعتبر أن هذه المساعدة ليست فحسب متعارضة مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولقرارات هيئات الامم المتحدة ذات الصلة بل ان من شأنها مواصلة تعزيز قدرة جنوب افريقيا العسكرية ، التي تمكنها من مواصلة قمعها للشعب الناميبي وعدوانها السافر على جيرانها .

١٨ - ولاحظ الرئيسان مع التقدير المعلومات الوافية التي وفرتها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في منظومة الامم المتحدة ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/40/318) بشأن أنشطتها المتصلة بدعم شعوب الأقاليم المستعمرة . وقد بين هذا التقرير حقا أن عددا متزايدا من تلك المنظمات قد قدمت المساعدة أو وضعت برامج للمساعدة من داخل موارد ميزانيتها بالإضافة الى قيامها بتكثيف تعاونها مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه الوكالة المنفذة . كما لاحظا مع الارتياح أن العديد من المنظمات قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع دول خط المواجهة والبلدان المستقلة حديثاً في مواجهة الحاجات ذات الصلة لحكومات تلك البلدان . وأعرب الرئيسان عن أملهما بأن تواصل مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، استجابة للنداءات التي وجهتها هيئات الامم المتحدة المعنية بصورة متكررة ، تكثيف جهودها في مجال تقديم المساعدة الضرورية لتلك البلدان .

١٩ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس بأنه ، عملاً بالفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٩٨٤/٥٥ ، تم توجيه انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار ، وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٤ . كما قام بإبلاغ رئيس المجلس أن اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة التابعة للجنة الخاصة تواصل متابعة قيام الوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالامم المتحدة بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الامم المتحدة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٣ . كما بين رئيس اللجنة الخاصة أن اللجنة ستأخذ في الاعتبار ، خلال دراستها لهذه المسألة في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، نتائج المشاورات التي تجريها اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة في دورتها الحالية ، وكذلك نتيجة نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ .

٢٠ - وبما أن المسألة المطروحة في التقرير الحالي تتطلب استعراضاً متواصلاً من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، فقد اتفق الرئيسان على البقاء على اتصال وثيق بينهما بصدور هذه المسألة ، رهناً بأية توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في دورتها الأربعين وبصورة تنسجم مع المقررات التي قد يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة .

ثانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

٢١ - أشار رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى أحكام القرارات التالية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين :

(أ) القرار ٧٢/٣٩ ألف الذى نصت فيه الجمعية على أمور منها أنها دعت جميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الدولية الأخرى التي لم تستبعد نظام بريتوريا بعد ، الى القيام بذلك فورا ؛ وطلبت على وجه الاستعجال الى صندوق النقد الدولي مرة أخرى وقف تقديم القروض أو أى مساعدات أخرى الى نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ؛ ورجت ثانية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحجم عن تقديم أية تسهيلات الى جنوب افريقيا قد تساعد في خططها النووية ؛ ورجت من اللجنة الخاصة وخولتها أن تكثف أنشطتها من أجل العزل الشامل لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، ومن أجل تشجيع فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، وتعبئة الرأى العام وتشجيع اتخاذ تدابير عامة ضد التعاون مع جنوب افريقيا ؛

(ب) القرار ٧٢/٣٩ باء الذى أيدت فيه الجمعية العامة ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة من توصيات تتعلق ببرنامج عملها وأنشطتها لتنشيط الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ؛

(ج) القرار ٧٢/٣٩ هاء الذى دعت فيه الجمعية العامة الأمين العام الى اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان التعاون الكامل من جانب ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وجميع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها ، مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى ؛ وطلبت الى ادارة شؤون الاعلام أن تكفل نشر المعلومات المتعلقة بالأعمال الوحشية والجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى ، على أوسع نطاق ممكن وناشدت جميع الحكومات ووسائل الاعلام والمنظمات فير الحكومية والأفراد أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة في نشر المعلومات المناهضة للفصل العنصرى ؛

(د) القرار ٧٢/٣٩ زاي الذى لاحظت فيه الجمعية العامة أن ما يسمى بالاصلاحات في جنوب افريقيا ، بما في ذلك ما يسمى " بالدستور الجديد " ، كان لها أثرها في زيادة ترسيخ نظام الفصل العنصرى وزيادة انقسام الشعب في جنوب افريقيا ؛

(هـ) القرار ٧٢/٣٩ زاي الذى حثت فيه الجمعية مجلس الأمن على أن ينظر د من ابطاء في اعتماد فرض جزاءات الزامية فعالة على جنوب افريقيا ، وحثت فيه كذلك مجلس الأمن على أن يتخذ خطوات من أجل التنفيذ الدقيق للحظر الالزامى على

الأسلحة الذى فرضه بمقتضى قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، وأن يضمن في هذا الاطار وضع نهاية للتعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ولاستيراد المعدات أو المهن العسكرية من جنوب افريقيا .

٢٢ - ويرد أدناه عرض للمشاورات التي جرت عام ١٩٨٥ بين رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى عملا بقرار المجلس ١٩٨٤/٥٥ .

٢٣ - وأشار رئيس اللجنة الخاصة الى أهمية أدوار الوكالات المتخصصة وواجباتها ، خصوصا منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ، في أن تساهم كل منها في حدود ولايتها ومواردها في الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصرى . وأكد الرئيس على ضرورة مواصلة تزويد حركات التحرير الوطنى في جنوب افريقيا وناميبيا التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية بمساعدة دولية كافية ، بالإضافة الى المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ، من أجل عزل نظام الفصل العنصرى تماما ، خصوصا بأمر منها حشد الرأى العام الدولى ضد الفصل العنصرى .

٢٤ - وجرى توجيه الأنظار مرة أخرى خلال المشاورات الى استمرار عدوان نظام بريتوريا على دول الخط الأمامى ، فضلا عن استمرار رفض النظام الامتثال لقرارات ومقررات هيئات الأمم المتحدة . ولذلك اتفق الرئيسان على الأهمية القصوى للمساعدة الدولية ، بالإضافة الى المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة للمقاتلين من أجل الحرية ودول الخط الأمامى .

٢٥ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس أن اللجنة تواصل تشاورها المنتظم مع ممثلى الوكالات الخاصة ومنظمات أخرى ، عملا بولاية اللجنة الخاصة وما يتصل بذلك من قرارات الجمعية العامة . وأكد أن الاجتماعات السنوية بين الرئيسين ما زالت مفيدة في تعزيز الجهود الدولية التي تستهدف العزل الكامل للنظام العنصرى ولتنسيق دعم الكفاح التحررى لشعب جنوب افريقيا وناميبيا .

٢٦ - واسترعى رئيس اللجنة الخاصة اهتمام رئيس المجلس الى تزايد القمع الذى يقوم به النظام والأعمال الوحشية الطائشة التي تقوم بها الشرطة ، بحيث ازداد عدد القتلى الى ٣٠٠ شخص منذ بداية ١٩٨٥ . يضاف الى ذلك أن قرابة ٤٥ من الزعماء السود يواجهون محاكمات بتهمة الخيانة ، وأن أكثر من ذلك بكثير معتقلون " بجريمة " الانشقاق السياسى . وقد استعين بالجيش لمساعدة الشرطة في قمع أى تعبير عن النشاط السياسى ، مما جعل النظام في حالة حرب مع غالبية أبناء جنوب افريقيا .

٢٧ - ومضى الرئيس قائلا ان استمرار النظام في أعمال العدوان وزعزعة استقرار دول الخط الأمامى لم يسفر فقط عن تدمير جسيم وازهاق فادح للأرواح ، وإنما أوجد

أيضا أعدادا كبيرة من اللاجئين . ورأى الرئيس أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد يرى النظر في القريب العاجل في كل من مسألة اتخاذ اجراءات مناسبة ضد جنوب افريقيا بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، ومسألة تزايد المساعدة المقدمة لضحايا الفصل العنصرى الهاربين من جنوب افريقيا وناميبيا الى دبل الخط الامامي ، خصوصا من النساء والأطفال. وأعرب الرئيس عن تقديره للجنة الخاصة بشأن قرار المجلس نزع الصفة الاستشارية عن الاتحاد الدولي للشرطة الذى قبل في عضويته اتحاد شرطة جنوب افريقيا .

٢٨ - ووجه رئيس اللجنة الخاصة نظر رئيس المجلس الى بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى جاء فيه أن خبراء جنوب افريقيا لم يعودوا يشاركون في أية أفرقة تقنية ترعاها الوكالة أو تشارك في رعايتها . وحث الرئيس على العزل الكامل لجنوب افريقيا في المجال النووى والمجالات المتصلة بذلك .

٢٩ - وكرر الرئيس نداء اللجنة الخاصة الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسرعة العمل ضد نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، خصوصا بتأكيدا على أن من واجب صندوق النقد الدولي أن يكف عن منح أية قروض أو تسهيلات للنظام أو الى مؤسساته .

٣٠ - واتفق الرئيسان على أن الأحوال في جنوب افريقيا قد تدهورت خلال الفترة موضع المناقشة . ورأيا أن هذا كان نتيجة مباشرة للسياسات البغيضة لجنوب افريقيا . وقالان على الوكالات المتخصصة ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تبذل المعونة المعنوية والمادية لكفاح شعب جنوب افريقيا وناميبيا ، لأن التزام الأمم المتحدة بالعمل على تمهيد الطريق لاقامة حكومة عادلة في جنوب افريقيا تمثل شعبها مازال أمرا عاجلا أولوية .

الحواشي

(١) A/39/23 (Part IV) ، الفصل السابع ، الفقرة ١٤ . ستصدر ضمن

الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/39/23) .
